

Distr.: General
10 April 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة الخامسة

فيينا، ٢-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
المساعدة التقنية

المساعدة التقنية المقدمة دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١ - تعطي هذه الوثيقة لمحةً عامةً عن الجهود التي بذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) لتلبية الاحتياجات المستبانة من المساعدة التقنية منذ أن أعدت الأمانة مذكرتها بشأن الجوانب البارزة من المساعدة التقنية المقدمة على مدى سنتين دعماً لتنفيذ الاتفاقية (CAC/COSP/2013/4) من أجل الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي عُقدت في مدينة بنما، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٢ - كما تقدّم هذه الوثيقة تقييماً للتحديات القائمة وتحتوي على اقتراحات بشأن السبل الممكنة للمضي قدماً نحو اتباع نهج استراتيجي للوفاء بالاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية التي استُبينت من خلال آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

* CAC/COSP/IRG/2014/1.

050514 V.14-02291 (A)



ثانياً - إطار تقديم المساعدة ومواردها

٣- واصل المكتب تقديم تشكيلة واسعة من المساعدات التقنية المصممة حسب الطلب، على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، واستحداث أدوات تشمل الاتفاقية ككل لتلبية طلبات الدول الأعضاء المتزايدة. ولم تكن المساعدة المقدمة مقصورة على الجوانب التي يشملها فصلا الاتفاقية الخاضعان حالياً للاستعراض، وهما الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي)، بل كانت متصلة أيضاً بالفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات).

٤- وتمثيلاً مع القرارين ٤/٣ و ١/٤ لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، يراعي المكتب فيما يقدم من مساعدة تقنية من أجل تنفيذ الاتفاقية أهمية توفير ضروب من المساعدة التقنية المتكاملة والمنسقة قطرية القاعدة والقيادة، ويتبع نهجاً من ثلاثة مستويات (عالمية وإقليمية ووطنية) لضمان تحقيق التآزر والكفاءة.

٥- وتقدم المساعدة في إطار البرنامج المواضيعي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ المتعلق بتدابير مكافحة الفساد والاحتيال الاقتصادي والجرائم المتصلة بالهوية ومن خلال عدة مشاريع عالمية تدار من مقر المكتب، منها مشروع لتوفير الحوافز على تشجيع النزاهة والتعاون لدى الشركات وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومشروعان بعنوان "صوب نظام عالمي فعّال لمكافحة الفساد" و"العمل المشترك صوب نظام عالمي لمكافحة الفساد"، وكذلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل مراعاة النزاهة في نظم الاشتراء العمومي وبرنامج الموجهين المعنيين بمكافحة الفساد وبرنامج التوعية والتواصل بشأن اتفاقية مكافحة الفساد ومبادرة استرداد الموجودات المسروقة.

٦- ويقدم المكتب جزءاً رئيسياً من مساعداته التقنية عن طريق برنامج الموجهين المعنيين بمكافحة الفساد، الذي تمّ إحياءه في عام ٢٠١١ من خلال تعيين مستشارين وطنيين وإقليميين على السواء. ويوجد حالياً مستشارون وطنيون موفدون إلى مابوتو وجوبا ومستشارون إقليميون مسؤولون عن جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وغرب أفريقيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وأمريكا الوسطى ومنطقة المحيط الهادئ والدول الجزرية الصغيرة النامية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهم يوفرون ضروباً من الخبرات الفنية التي يمكن تقديمها على وجه السرعة على الصعيدين القطري والإقليمي من أجل تيسر تقديم النصح والإرشاد في مواقع العمل للدول الأطراف التي تطلب المساعدة في توطيد التشريعات والمؤسسات من أجل تعزيز العمل على تنفيذ الاتفاقية. وقد شارك هؤلاء المستشارون أيضاً

في العديد من الأنشطة وحلقات العمل التدريبية والمؤتمرات المعنية بمكافحة الفساد التي نظمتها جهات أخرى تقدم المساعدة التقنية.

٧- كما أن شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمكتب واصلت هي أيضاً تنفيذ مشاريع شاملة لمكافحة الفساد في بلدان معينة، منها أفغانستان وبنما والعراق وكولومبيا وليبيا ومصر ونيجيريا.

٨- وتُمَوَّل أنشطة المكتب المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية لدعم تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك أعمال العديد من الخبراء الفنيين اللازمة لتقديم المساعدة، من خلال مساهمات من خارج الميزانية. وقد بقي دعم البلدان المانحة مستقرًا، مما يعكس ثقةً في الإنجاز الفعّال للبرامج. وخلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أُتيح ما مجموعه نحو ٧,٨٥ ملايين دولار أمريكي في شكل تبرعات للمكتب لتمويل أنشطة المساعدة التقنية التي تُدار من المقر في مجال مكافحة الفساد. ووردت تبرعات بصورة خاصة من الاتحاد الروسي وأستراليا وإيطاليا وسويسرا والسويد وفرنسا وقطر ولكسمبرغ وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وصندوق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة والبنك الدولي واللجنة الأولمبية الدولية ومبادرة "سيمنس" للنزاهة. ولا يشمل هذا الرقم المساهمات المقدمة إلى المكاتب الميدانية التابعة للمكتب لتنفيذ مشاريع قطرية وبرامج إقليمية. كما أنه لا يشمل التبرعات المتاحة لتسيير آلية استعراض التنفيذ (٢,٠٥ مليون دولار أمريكي تقريباً) خلال الفترة نفسها.

ثالثاً- جوانب بارزة من المساعدة التقنية المقدمة

ألف- جوانب المساعدة المتعلقة بإجراءات التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها

٩- ساعد المكتبُ بلدين من البلدان التي صدّقت على الاتفاقية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في إجراءات ما قبل التصديق و/أو ما بعده مباشرةً (عُمان وكيريباس). ففي حالة كيريباس، قُدِّمت إحاطات تفصيلية إلى طائفة من الجهات الحكومية المعنية، ونُظِّمت حلقة عمل من أجل أكثر من نصف النواب البرلمانين في ذلك البلد، وعُقدت حلقة عمل أخرى من أجل كبار المسؤولين في رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية وشؤون الهجرة ومكتب المدعي العام ووزارة المالية والتنمية الاقتصادية ودائرة الشرطة وديوان المحاسبات الوطني في كيريباس ووزارة تنمية مصايد الأسماك والموارد البحرية ووزارة التربية والتعليم وهيئة الخدمات العمومية.

باء- جوانب المساعدة المقدّمة لتحديد الثغرات في تنفيذ الاتفاقية والاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية

١٠- عقد المكتب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدة حلقات عمل وطنية وقدم خدمات استشارية مخصّصة الغرض كان الهدف منها، في معظم الحالات، المساعدة على صوغ ردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة في إطار دورة الاستعراض الحالية (٢٠١٠-٢٠١٥). وترد معلومات تفصيلية عن تلك الأنشطة التدريبية في الوثيقة CAC/COSP/IRG/2014/4.

١١- كما قدّمت المساعدة في عدة حالات للاستعداد لاستعراض تنفيذ الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية الذي سيتم خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

جيم- جوانب المساعدة التشريعية المقدّمة لإدماج أحكام الاتفاقية في التشريعات الوطنية

١٢- تواصل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقديم المساعدة على الصياغة التشريعية والمشورة القانونية إلى الدول التي تسعى إلى اعتماد أو تعديل تشريعات داخلية لتنفيذ الاتفاقية. وقدّمت هذه المساعدة والمشورة فيما يخص تشريعات تناول الفساد على نحو شامل وكذلك قوانين تشمل جوانب محدّدة مثل تضارب المصالح، وقبول الرشاوى وتقديمها من جانب الشركات أو بالنيابة عنها، ونظم الاشتراء العمومي، وتسليم المطلوبين والمصادرة غير المستندة إلى حكم بالإدانة. وجرى إطلاع السلطات، عند الاقتضاء، على الأمثلة والممارسات الجيدة لدى الدول الأخرى.

دال- المساعدة على تعزيز الأطر المؤسسية والسياساتية الوطنية وقدرات السلطات الوطنية على منع الفساد ومحاربه بفعالية

١٣- واصل المكتب تقديم دعم واسع النطاق إلى الدول الأعضاء لكي تحسّن قدرتها على منع الفساد وكشفه والتحقيق في جرائمه وملاحقة مرتكبيها قضائياً. ومع أنّ الدعم المقدم كان مخصّص الغرض في كثير من الحالات، فقد وُضعت ونُفذت أيضاً مشاريع قطرية محدّدة تلبيةً لاحتياجات البلدان في مجال بناء القدرات بشكل عام. وعند وضع المشاريع والأنشطة الجديدة، كانت الاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية المحدّدة في تقارير الاستعراض القطري تؤخذ في الحسبان حيثما كانت مجدية.

١٤- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تقييم قدرات المكتب المركزي لمكافحة الفساد في موزامبيق، ورابطة مكافحة الفساد في النيجر، ومفوضية مكافحة الفساد في جنوب السودان. كما ساعد المكتب في وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في مصر وساهم في وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية لاستراتيجيات مكافحة الفساد وفي إصدار بيان كوالالمبور بشأن استراتيجيات مكافحة الفساد.

١٥- وفيما يتعلق بإنشاء وترسيخ الأطر المؤسسية والهياكل والسياسات والعمليات والإجراءات ذات الصلة، أُعدت دورة تدريبية على العمل القيادي تتألف من ثلاث نماط، وقُدِّم الجزء الأول والثاني منها من أجل تدريب ١٥ شخصاً من رؤساء أجهزة مكافحة الفساد الأعضاء في رابطة وكالات مكافحة الفساد في البلدان الأفريقية الأعضاء في الكومنولث. وقُدِّمَت المساعدة إلى باراغواي وبنما وإلى ولاية ميناس غيرايس في البرازيل من أجل وضع مدونة أخلاقيات وإعداد دورة تدريبية أولية من أجل موظفي السجون. كما ساعد المكتب فانواتو وكيريباس في وضع سياسة بشأن حرية المعلومات وخطة تنفيذية بشأنها. كما حصل جنوب السودان على مساعدة من أجل تحديث نظام إقرارات الذمة المالية لديه.

١٦- كما قُدِّمَت خدمات استشارية بغية تعزيز قدرات المؤسسات ذات الصلة على الوقاية والتحقيق والملاحقة القضائية. وقُدِّمَت حلقات عمل ودورات تدريبية حول منع الفساد ومكافحته أو حول جوانب محدّدة مثل أساليب التحري الخاصة والإثراء غير المشروع والرقابة المالية من خلال أنشطة وطنية في بلدان منها ألبانيا وباراغواي وجزر سليمان وجنوب السودان وساموا وكوت ديفوار وكيريباس وموزامبيق. كما عولجت هذه المسائل خلال حلقتي عمل إقليميتين نُظمتا من أجل جماعة شرق أفريقيا والرابطة الآسيوية لأمناء المظالم.

١٧- وقُدِّمَ المكتبُ المساعدةَ أيضاً لتعزيز المساءلة والنزاهة والشفافية والرقابة لدى مؤسسات العدالة الجنائية (بما فيها الشرطة والنيابة العامة والقضاء)، وخصوصاً من خلال عقد محاكمات تدريبية غير حقيقية في أوغندا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة، ووضع خطة النزاهة الخاصة بوزارة الداخلية في كابو فيردي، وتنظيم جولة دراسية لعرض الممارسات الجيدة بشأن الرقابة على الشرطة ومساءلتها في هونغ كونغ، الصين، من أجل كبار المسؤولين في الأجهزة الرئيسية المعنية بإنفاذ القوانين وتطبيق العدالة في فييت نام.

١٨- وواصل المكتب وضع وتعميم الأدلة الإرشادية والعملية وغيرها من الأدوات التي تلبّي احتياجات الممارسين في مجال مكافحة الفساد بشأن جوانب وتحديات وسياسات وممارسات جيدة معيّنة تتعلق بتنفيذ الاتفاقية. وتمّ إعداد ونشر عدّة أدلة وأدوات تقنية في النصف الثاني من عام ٢٠١٣، منها *Criminalization Approaches to Combat Match-fixing and Illegal/Irregular*

Betting: a Global Perspective (نُهج التبريم لمكافحة التلاعب في نتائج المباريات والرهانات غير القانونية/غير النظامية: منظور عالمي)؛ و *The United Nations Convention against Corruption: A Strategy for Safeguarding against Corruption in Major Public Events* (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: استراتيجية للحماية من الفساد في الأحداث العامة الكبرى)؛ و *Reporting on Corruption: A Resource Tool for Governments and Journalists* (الإبلاغ عن الفساد: أداة مرجعية للحكومات والصحفيين)؛ و *United Nations Convention against Corruption: Article 11* و *Implementation Guide and Evaluative Framework* (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: دليل تنفيذي وإطار تقييمي للمادة ١١). كما بدأ العمل في دليل مرجعي بشأن الاشتراء العمومي وتنفيذ المادة ٩ من الاتفاقية من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما تُرجم إلى الفيتنامية ونُشر بها الدليل الذي أعدّه المكتب بعنوان *Resource Guide on Strengthening Judicial Integrity and Capacity* (دليل مرجعي بشأن تدعيم نزاهة القضاء وقدرته).

١٩- وتواصل النجاح الذي كُلت به بوابة "تراك" (بوابة إلكترونية للأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد)، التي أسّسها المكتب عام ٢٠١٢. فقد أوضحت السجلات الداخلية أن ١٩ ٠٠٠ شخص زاروا البوابة مرة واحدة على الأقل خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بـ ١٠ ٠٠٠ شخص خلال عام ٢٠١٢. ومما يذكر بخاصة أن المكتبة القانونية بالبوابة المذكورة التي تحتوي على نصوص قوانين واجتهادات قانونية ومعلومات عن أجهزة مكافحة الفساد في ما يربو على ١٧٥ دولة، قد استفادت استفادة كاملة من آلية الاستعراض حيث تمّ التحقّق فعلاً من صحة بعض بياناتها، وما زالت بعض البيانات الأخرى المتعلقة بعدد من البلدان قيد الفحص للتحقق من صحتها، سواء باستخدام المعلومات التي وفرتها الاستعراضات المنجزة فعلاً أو من خلال البيانات الرسمية المقدّمة من الحكومات.

هاء- جوانب المساعدة المقدّمة لمنع الفساد، بما يشمل التعاون مع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وفيما بينها

٢٠- قدّم تقرير إلى مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في دورته الخامسة عن حالة تنفيذ قراره ٣/٤ المعنون "إعلان مراكش بشأن منع الفساد" (CAC/COSP/2013/17-). (CAC/COSP/WG.4/2013/4).

٢١- وبعد صياغة التقرير المذكور أعلاه، واصل المكتب تقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني من أجل تيسير مشاركتها النشطة في التنفيذ الفعلي للاتفاقية، وفي جهود مكافحة الفساد عموماً. وعُقدت عدّة دورات تدريبية حول الاتفاقية وآلية الاستعراض والمداخل

المناسبة لعمل المجتمع المدني. وفي إطار من الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استهلكت حملة عالمية جديدة بعنوان "فساد معدوم. تنمية كاملة" في اليوم الدولي لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٣ (٩ كانون الأول/ديسمبر) لتسليط الضوء على مضار الفساد على البلدان والمواطنين العاديين. وحصلت منظمات المجتمع المدني في أنحاء مختلفة من العالم على جوانب من الدعم في تنفيذ أنشطة محدّدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر، كان منها تقديم منح صغيرة في غرب أفريقيا والمحيط الهادئ. كما واصل المكتب الترويج لتنفيذ الاتفاقية بين البرلمانين من خلال التعاون مع المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد.

٢٢- وأعدت دورة تعليمية أكاديمية بشأن الاتفاقية، ووضعت في صيغتها النهائية بالتعاون مع شركاء أكاديميين، وقامت ثماني جامعات، في ألبانيا وإيطاليا وصربيا وليبيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليونان، بتدريسها بالفعل أو تجهز لذلك. وجرى توقيع مذكرة تفاهم بين المكتب وجامعة بيجين التربوية، وسوف تُدمج الدورة في برنامج درجة الماجستير في دراسات مكافحة الفساد لدى الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد اعتباراً من عام ٢٠١٤. وعُقد الاجتماع السنوي الرابع للمبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وأعدت قائمة مواضيعية تعمل بالاتصال الحاسوبي المباشر وافتتح موقع شبكي جديد لمساعدة الأساتذة والطلاب المهتمين بتدريس ودراسة المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد في مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم. كما استمر التعاون مع الأكاديمية الإقليمية لمكافحة الفساد في أمريكا الوسطى والكاريبية.

٢٣- وواصل المكتب العمل على توسيع دائرة الحوار والتعاون بين القطاعين الخاص والعام في إطار الجهود المعنية بمكافحة الفساد. وأعدت بصورة مشتركة تقييمات تشريعية وتوصيات بشأن النزاهة في الاشتراء العمومي ونزاهة الشركات في المكسيك والهند، ونُظمت دورات تدريبية مشتركة وعمّمت الدروس المستفادة على الصعيد العالمي. وانتهى العمل من إعداد ونشر مواد للتوعية موجهة إلى القطاع الخاص، كما أقيم موقع صغير مخصّص لهذا الغرض. وأعد دليل معنون *Anti-Corruption Ethics and Compliance Handbook for Business* (دليل القواعد الأخلاقية لمكافحة الفساد والامتثال لها لدى المنشآت التجارية) في إطار مبادرة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، ونشر المكتب، كتكملة له، دليلًا عمليًا بعنوان *Anti-Corruption Ethics and Compliance Programme for Business: A Practical Guide* (دليل عملي لبرنامج القواعد الأخلاقية لمكافحة الفساد والامتثال لها لدى المنشآت التجارية). كما نُشر دليل بعنوان *Procurement and the Management of Public Finances: Good Practices in Ensuring*

(دليل) *Compliance with Article 9 of the United Nations Convention against Corruption* مكافحة الفساد في نظم الاشتراء العمومي وإدارة الأموال العامة: الممارسات الجيدة في ضمان الامتثال للمادة ٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) وكذلك دليل مرجعي للتدابير الحكومية بشأن تعزيز نزاهة الشركات. كما تواصل العمل على تطوير أداة "مكافحة الفساد" التعليمية المشتركة بين المكتب والاتفاق العالمي للأمم المتحدة والموجهة إلى القطاع الخاص، وقد نشرت موادها بلغات إضافية، وباتت متاحة باللغات الإسبانية والألمانية والإنكليزية والتركية والروسية والصينية والعربية والفرنسية والكورية.

٢٤ - وسوف يُعرض تقرير محدث عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرار المؤتمر رقم ٣/٤ على الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد في اجتماعه الخامس المقرر عقده في فيينا من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

واو- المساعدة على التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتصلة بمكافحة الفساد

٢٥ - واصل المكتب تشجيع التعاون فيما بين السلطات المختصة وأجهزة مكافحة الفساد والممارسين في هذا المجال في إطار التعاون الدولي على معالجة المسائل الجنائية المتصلة بمكافحة الفساد (خاصة المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين). وقُدِّمت خدمات لبناء القدرات وخدمات استشارية على المستوى الوطني، معظمها يتعلق باسترداد الموجودات (انظر القسم الفرعي زاي أدناه). كما واصل المكتب مشاركته بفعالية، مع سائر الجهات المعنية، في الاجتماعات الرامية إلى تنسيق التعاون الدولي فيما بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات في عدة سياقات، منها العمل على استرداد الموجودات. وتبادلت وفود الدول في تلك الاجتماعات معلومات عن العمليات المنفذة في هذا الشأن، مما عزز التواصل والتعاون.

٢٦ - وما زال المكتب يحتفظ بقائمة بالسلطات المركزية المسؤولة عن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وفقاً للفقرة ١٣ من المادة ٤٦ من الاتفاقية. ويبلغ عدد تلك السلطات المذكورة بياناتها في تلك القائمة في الوقت الراهن ١٠٥. ويمكن للسلطات المختصة وللأجهزة الحكومية التي لديها حساب مُستخدم أن تطلع على بيانات تلك الجهات عن طريق دليل مأمون يعمل بالاتصال الحاسوبي المباشر. ويحتوي الدليل نفسه على معلومات عن السلطات المختصة بمنع الفساد وفقاً للمادة ٦ من الاتفاقية في ١٤٠ بلداً، علاوة على معلومات عن جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات في ٥٧ بلداً.

٢٧ - وقد عُرض على فريق الخبراء المعني بتعزيز التعاون الدولي بموجب الاتفاقية، في اجتماعه الثاني الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تقرير مرحلي بشأن تنفيذ

الولايات المنوطة به (CAC/COSP/EG.1/2013/2 و Corr.1) وسوف يُعرض عليه تقرير محدّث في اجتماعه الثالث في عام ٢٠١٤.

زاي- المساعدة على استرداد الموجودات

٢٨- عُرضت على المؤتمر في دورته الخامسة ورقة تتضمّن معالم مختارة من الأعمال المضطلع بها على مدى عامين في مجال استرداد الموجودات بموجب الاتفاقية (CAC/COSP/2013/2). وينبغي قراءة تلك الورقة مقترنةً بالتقريرين المرحليين اللذين قُدّما إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (CAC/COSP/WG.2/2012/3 و CAC/COSP/WG.2/2013/3) والتقريرين اللذين أعدّهما الفريق العامل عن اجتماعيه المعقودين في فترة ما بين الدورات في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (CAC/COSP/WG.2/2012/4 و CAC/COSP/WG.2/2013/4).

٢٩- وسوف يُعرضُ تقريرٌ مرحلي محدّث على الفريق العامل في اجتماعه الثامن الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

حاء- تقييم أنماط الفساد وأساليبه بالأدلة

٣٠- فيما يتعلق بالبحوث المعنية بالفساد والنزاهة، يعمل المكتب على وضع منهجيات إحصائية لتقييم أساليب الفساد ومواطن الضعف التي تُعرضُ الأشخاص للفساد. وينصبُّ محور التركيز على إجراء عمليات تقييم تستند إلى أدلة يمكنها أن تصوّر السمات الأساسية للفساد من واقع الخبرة العملية وليس التصوّر النظري. وتستهدف عمليات التقييم ممارسات الفساد الفعلية لدى عموم السكان أو قطاع الأعمال أو قطاعات محدّدة في الإدارات العمومية. ومن خلال تطوير تلك المنهجيات، يقدّم المكتب الدعم إلى البلدان في جهودها الرامية إلى تقييم طبيعة الفساد ومداه.

٣١- وفي عام ٢٠١٣، قُدّمت مساعدات مباشرة إلى بلدان، منها أفغانستان والعراق وبلدان في غرب البلقان، لإجراء دراسات حول الفساد والنزاهة (انظر الفقرات ٣٧-٤٠ من الوثيقة (CAC/COSP/2013/4).

٣٢- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، نُشر التقرير المعنون " *Corruption in Afghanistan: Recent Patterns and Integrity Challenges in the Public Sector* " (الفساد في أفغانستان - الأنماط الحديثة وتحديات النزاهة في القطاع العام)، وهو صيغة موسّعة من تقرير معنون " *Corruption in Afghanistan: recent patterns and trends — summary findings* " (الفساد في

أفغانستان: الأنماط والاتجاهات الحديثة - موجز للنتائج المستخلصة). ويحتوي التقرير على تحليلات قطاعية تفصيلية حول الرشوة وتحديات النزاهة في قطاعات الحكم المحلي والتعليم والشرطة والقضاء، بالإضافة إلى تحليل جديد لجرائم الرشوة المؤثرة في عموم السكان.

٣٣- ونُشر التقرير الإقليمي المعنون " *Business, Corruption and Crime in the Western Balkans: The Impact of Bribery and Other Crime on Private Enterprise* (النشاط التجاري والفساد والجريمة في غرب البلقان: أثر الرشوة وجرائم أخرى على أعمال القطاع الخاص) في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وطُرِح للتداول العام في إطار حدث عام نُظِم في بروكسل. ونشرت التقارير الوطنية السبعة فيما بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في عواصم بلدان غرب البلقان المعنية؛ وهي متاحة كلها باللغة الإنكليزية واللغات الوطنية في البلدان المعنية.

طاء- التنسيق والتعاون في مجال تقديم المساعدة التقنية

٣٤- أتاحت آلية الاستعراض أداة لاستبانة الاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية والتحقق من تلك الاحتياجات استناداً إلى الأدلة التي جمعت واستعراضات النظراء. وسوف تناح معلومات أكثر تفصيلاً بشأن الاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية المستبانة من واقع الاستعراضات القطرية في المذكرة التي ستعدها الأمانة في هذا الشأن (CAC/COSP/IRG/2014/3)، والتي سوف تعرض الاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية التي تحدت حتى الآن من واقع ما أُنجَز من استعراضات قطرية بشأن تنفيذ الفصل الثالث (التحريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية.

٣٥- ونُفذت في عدّة حالات أنشطة محدّدة مخصّصة الغرض، ذات طابع تشريعي ومؤسسي ومعنية ببناء القدرات، لمعالجة التوصيات الواردة في تقارير الاستعراض القطري بدعم من الخبراء القائمين بالاستعراض والأمانة في سياق عملية الاستعراض الجارية. وأعدت خطط عمل وطنية استناداً إلى نتائج عمليات الاستعراض، وهي تستخدم كإطار لإعداد برامج للمساعدة التقنية تستهدف مكافحة الفساد في عدّة بلدان. ومن الممارسات الجيدة التي أُتبعت في عدّة استعراضات قطرية توجيه الدعوة إلى المانحين أو الأفرقة القائمة المعنية بالتنسيق بينهم للمشاركة في حوارات مباشرة خلال الزيارات القطرية أو عقد اجتماعات مع تلك الأفرقة بعد الزيارة الرسمية مباشرة. ومن فوائد هذه الممارسة أنها تزود المانحين بمنظور أعمق للاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية التي حُدّت خلال عملية الاستعراض، وتتيح لهم الفرصة لإطلاع فريق

استعراض التنفيذ على أنشطتهم. كما تتيح الفرصة لمناقشة برامج المساعدة التقنية الحارية التي قد يمكن من خلالها تلبية بعض الاحتياجات المستبناة في عمليات الاستعراض.

٣٦- ولاستهلال عملية المتابعة، ترسل الأمانة خطاباً لدى انتهاء الاستعراض القطري وتحديد الاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية، وتبدي فيه استعدادها لمتابعة نتائج عملية الاستعراض من خلال عدّة أمور منها مساعدة الدولة الطرف المستعرضة على وضع خطة عمل محدّدة الأولويات، ومناقشة كيفية تلبية الاحتياجات المحددة. بما في ذلك إقامة حوار مع الجهات المناهضة المحتملة. وتنهض أيضاً شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمكتب بعمليات متابعة، ولا سيما من خلال المستشارين الميدانيين التابعين لبرنامج الموجهين المعنيين بمكافحة الفساد (انظر الفقرة ٦ أعلاه). وعلى سبيل المثال، أُدرجت الاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية المنتهقة من الاستعراضات في البرامج القطرية والإقليمية، وبُذلت جهودٌ لتشجيع إدراجها ضمن برامج الأمم المتحدة والبرامج الثنائية الأوسع نطاقاً، وذلك بعدّة وسائل منها التبكير بإدراجها في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومن المهم للغاية في هذا الصدد توافر التمويل الابتدائي الذي يتيح للمكتب تقديم خدمات استشارية في مجال المتابعة بالتعاون مع البلدان الطالبة على وضع خطط عمل محدّدة الأولويات استناداً إلى الاحتياجات المحدّدة في الاستعراضات.

٣٧- وتواصلت الجهود لبدء مجموعة الأنشطة التدريبية المشتركة بين الوكالات بشأن دمج برامج مكافحة الفساد في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المستوى الوطني. ونُظّمت دورات تدريبية أولية حول دمج مكافحة الفساد في برامج الأمم المتحدة على المستوى القطري في العراق وكينيا، وعلى المستوى الإقليمي في أمريكا اللاتينية والكاريبسي. كما بدأ العمل في تنفيذ الشراكة القائمة بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بتحسين المعرفة بمكافحة الفساد، وذلك بالاعتماد على الدليل المعدّ في عام ٢٠١٣، ونُظّمت حلقات عمل لصالح الشركاء في التنمية في زامبيا وزمبابوي.

٣٨- وعند إعداد وتنفيذ مشاريع المكتب وبرامجه التي توفّر المساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد، يحرص المكتب أيضاً حرصاً شديداً على تفادي ازدواجية الجهود وتحقيق التآزر مع غيره من الجهات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. وتشمل جهود التنسيق تلك الشراكة مع البنك الدولي، في إطار المبادرة المشتركة لاسترداد الموجودات المسروقة (مبادرة ستار)، ومع مبادرة الاتفاق العالمي التابعة للأمم المتحدة، ومع مجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية والمنتدى الاقتصادي العالمي بالنسبة للأنشطة المتصلة بالقطاع الخاص. وبالمثل، واصل المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار مذكرة التفاهم التي وقّعها الجانبان، تنفيذ مشروع مشترك لمكافحة الفساد خاص بمنطقة المحيط الهادئ وكذا

مشروعين عالميين تكاملين، بخطط عمل متوازية، يشملان شرق أفريقيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والجنوب الأفريقي، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٩- كما واصل المكتبُ الترويجَ للاتفاقية لدى منظمات وآليات أخرى على كلِّ من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، والمساهمة بمدخلات فنية في معالجة المسائل المتعلقة بمنع الفساد ومكافحته لتسهيل إدراج هذين الجانبين في أنشطة كيانات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وترد في تقارير سابقة قائمة تفصيلية بالمنظمات الإقليمية والدولية التي يتعاون المكتب معها بشكل منتظم أو بصدد مواضيع محدّدة.

رابعاً- توصيات بشأن المساعدات المقبلة، بما يشمل توفير المساعدة في شكل متابعة لنتائج عملية الاستعراض وتوصياتها

٤٠- إن تقديم المساعدة التقنية لتلبية الاحتياجات المستبانة مقومٌ أساسي للنجاح في تنفيذ الاتفاقية بخطى متسقة، وهو ما أكّده فريق استعراض التنفيذ في اجتماعاته، وكذا مؤتمر الدول الأطراف خلال دورتيه الرابعة والخامسة.

٤١- ويجب أن تُستوفى في عملية استعراض الاتفاقية، وكذلك في تحديد إجراءات المتابعة الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً تاماً، الشروط التالية: القيادة القطرية؛ والملكية القطرية؛ والاستناد إلى الأولويات الوطنية؛ والشمول وعدم الإقصاء، بحيث تشارك فيها جميع الجهات الفاعلة المعنية بشكل مُمنهَج؛ والتنسيق القطري، حيث ينبغي أن يكون دعم تنفيذ الإجراءات التصحيحية من طرف السلطات الوطنية منسّقاً بدقّة مع الجهات الدولية التي تقدّم المساعدة التقنية، حسبما يبدو مناسباً.

٤٢- وينبغي أن تتاح ضروب من المساعدة التقنية مخصّصة الغرض وقصيرة الأمد ومحدّدة الهدف أثناء عملية الاستعراض، وتُقدّم بوصفها استجابة مبدئية للاحتياجات المحدّدة خلال الاستعراضات القطرية. وقد يتّخذ ذلك شكل تدريب أو خدمات استشارية. وقد أثبتت تجربة المكتب في تقديم هذه المساعدة حتى الآن أن هذا يعزّز الثقة في آلية الاستعراض والاطمئنان إليها ويشجّع الدولة الطرف الخاضعة للاستعراض على إعطاء الأولوية لما ترى أنه أهم الاحتياجات الملحّة التي يظهرها الاستعراض. ومن الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اتخاذها وضعُ أو تنقيحُ استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد (بما في ذلك الأولويات والنواتج والرصد والتقييم والإبلاغ) وخطّة عمل ذات صلة لمعالجة الاحتياجات المحدّدة خلال الاستعراض؛ وعقد دورة تدريبية بشأن التحقيقات المالية، بما في ذلك الاحتيال وغسل

الأموال وتُعقَّب الموجودات ومصادرها؛ وعقد دورة تدريبية بشأن التعاون الدولي في قضايا الفساد، بما في ذلك تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة؛ وإسداء مشورة قانونية لضمان معالجة أوجه القصور المستبانة في التشريعات الوطنية الحالية؛ وإسداء مشورة متخصصة لاستحداث نظم لإدارة الحالات من أجل أجهزة مكافحة الفساد الوطنية؛ وتقديم استشارات قانونية بشأن اعتماد أساليب التحريّ الخاصة واستخدامها وتوفير برامج للتدريب عليها. وقد تلقى المكتب أيضاً بشكل منتظم طلبات تتعلق بكيفية تحسين الكشف عن الفساد من خلال تطوير برامج حماية الشهود والمبلغين أو من خلال خدمات استشارية تتعلق بكيفية هيكلة نظم إقرارات الذمة المالية. وقد تمكّن المكتب، بفضل توافر تمويل ابتدائي في السنوات السابقة، من أن يقدم هذا النوع من المساعدة القصيرة الأمد في إطار المتابعة حسب الطلب.

٤٣- وعلاوة على ما سبق، حُدِّت أيضاً، بالاعتماد بشكل خاص على التقارير المواضيعية المقدّمة إلى فريق استعراض التنفيذ، الاحتياجات المشتركة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ومن الممكن أن تتخذ المساعدة الإقليمية القصيرة الأمد شكل حلقات عمل تدريبية إقليمية أو دعم عمليات تبادل الممارسات الجيدة على الصعيد الإقليمي، وقد تتضمن ما يلي: تنظيم دورات تدريبية إقليمية على التعاون الدولي بغرض بناء القدرات وبغية إقامة روابط فيما بين الاختصاصيين في المنطقة؛ وحلقات عمل لمناقشة الاتفاقات والترتيبات النموذجية من أجل التعاون على إنفاذ القوانين وفي التحقيقات المشتركة؛ وحلقات عمل إقليمية بشأن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وكذلك تقديم المشورة القانونية فيما يتصل بالأحكام المتعلقة برشو الأجانب وجرائم الرشوة في القطاع الخاص؛ وحلقات عمل إقليمية لمناقشة التشريعات النموذجية لمكافحة غسل عائدات الفساد. وفي هذه الحالة أيضاً، من شأن توافر التمويل الابتدائي لعقد هذا النوع من حلقات العمل التدريبية الإقليمية أن يعزّز إلى حدّ بعيد الأثر المترتب على عمل آلية الاستعراض وأن يؤدّي على الفور إلى مزيد من التعاون الإقليمي والدولي.

٤٤- وربما يفني هذا النوع من المساعدة التقنية القصيرة الأمد بكل المطلوب إذا كانت الحاجات محدودة أو إذا كانت الدول الأطراف المعنية قادرة على تضمين التدابير اللازمة في ميزانياتها الوطنية على الأمدين المتوسط والطويل، غير أنّ من شأن ذلك الدعم المبدئي أن يؤدّي أيضاً، في كثير من الحالات، إلى برنامج أكثر دواماً للمساعدة التقنية.

٤٥- وكثيراً ما تستدعي الاحتياجات المحددة في الاستعراضات القطرية مساعدة أقوى تمتد عدّة سنوات. وسوف تحتاج الحكومات في عدة حالات إلى المساعدة على إعداد مشروعات مكتملة للمساعدة التقنية قد تتضمن العناصر التالية: استشارات تشريعية وسياساتية وتقنية

بشأن عدّة أمور، مثل تأسيس كيانات لمكافحة الفساد وبناء القدرات العملية؛ ووضع آليات مشتركة بين الأجهزة المعنية للتنسيق والتعاون فيما بينها على مكافحة الفساد وتشغيل تلك الآليات بمساعدة أمانة ملائمة؛ وتعزيز قدرات أجهزة مكافحة الفساد الوطنية على التحقيق والملاحقة القضائية؛ وتعزيز القدرات الوطنية على إجراء تحقيقات مالية معقدة وتعقب الموجودات وتجميدها واسترداد عائدات الفساد على الصعيدين الوطني والدولي؛ وتوفير برامجيات لإدارة الحالات؛ والتنفيذ الكامل لبرامج حماية الشهود؛ وتنظيم حلقات عمل تدريبية للجهات المعنية بمنع الفساد ومكافحته من غير الدول.

٤٦ - ويلزم، في هذه الحالات، أتباع نهج استراتيجي يكفل استعداد الجهات المانحة لأن تأخذ في الاعتبار نواتج الاستعراضات إمّا من أجل وضع برامج جديدة للمساعدة التقنية وإمّا من أجل تضمين تلك الاحتياجات في برامج جارية بالفعل، مثل البرامج المنفّذة في مجال الحوكمة والإدارة العمومية وإصلاح العدالة على سبيل المثال. وترمي حلقات العمل التدريبية المنظمة في إطار مبادرة "الشراكة من أجل تحسين المعرفة بمكافحة الفساد" إلى تنبيه الجهات المانحة إلى إمكانية الاستفادة من الاتفاقية وآلية الاستعراض في وضع البرامج بشكل مدروس. ويتمثل دور المكتب في تلك العملية في تيسير التحوار بين السلطات الوطنية والشركاء المعنيين في مجال التنمية من أجل الحصول على دعم للبرنامج عن طريق عدّة أمور، من بينها ضمان تلبية الأنشطة للاحتياجات المتحقق منها من خلال عملية الاستعراض، وذلك دون أن يفرض نفسه بوصفه الوكالة المنفّذة. ويتّسق هذا مع الولايات التي منحها المؤتمر للمكتب، أي ضرورة استخدام نواتج آلية الاستعراض أيضاً لتيسير التعاون التقني بين الجهات التي تحتاج إلى المساعدة التقنية والجهات التي تقدّمها. وعادة ما تتضمن هذه الضروب من المساعدة التي يوفرها المكتب تحديد جوانب المساعدة التقنية التي يمكن الحصول عليها من الجهات المانحة الثنائية والدولية الأخرى القائمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وعرض نواتج الاستعراض على الجهات المانحة المعنية، وتقديم المشورة التقنية للجهات المانحة الراغبة في دعم الإجراءات التصحيحية من خلال مشاريع المساعدة التقنية الخاصة بها.